

Distr.: General
10 May 2005
Arabic
Original: English



التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

- ٢ - في حين أن الاعتداءات المنتظمة التي حصلت في شهر نيسان/أبريل كانت قليلة بعض الشيء، فإن تحركات القوات والمواقع الجديدة التي تم احتلالها بشكل غير شرعي قد ازدادت، وينسحب هذا الأمر على ما تقوم به الميليشيات من أعمال مضايقة وحرق لقرى غير محتلة واختطاف وسطو (بما في ذلك سرقة السيارات والسطو المسلح وسرقة المواشي) وهجمات تستهدف المدنيين وعمليات اغتصاب.
- ٣ - ولم تسجل أي حالات شنت فيها القوات الحكومية النظامية أي اعتداءات سواء على جماعات المتمردين أو المدنيين، كما لم تُستخدم أي طائرات لأغراض عدائية. وأفادت التقارير أيضا أن الحكومة بذلت بعض الجهود من أجل كبح ميليشيات قوات الدفاع الشعبية التابعة لها وحالت دون حصول بعض الأعمال الإجرامية إذ أُنذرت بها وأوقفتها مباشرة واعتقلت من كان وراءها. غير أن من الجلي أن هذه الجهود غير كافية وذلك في ضوء التقارير الكثيرة التي تفيد بلجوء هذه الميليشيات إلى إساءة معاملة السكان في غالبية مناطق دارفور التي لا يسيطر عليها المتمردون.
- ٤ - وكان وراء القسم الأعظم من أنشطة الميليشيات هذه التي شهدتها شهر نيسان/أبريل عصابات صغيرة استهدفت المدنيين والمشردين داخليا. بيد أنه وفي ٧ نيسان/أبريل، شنت

ميليشيا تابعة لقبيلة الميسيرية أخطر هجوم من نوعه منذ نهب قرية حمادة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعمدت إحدى الميليشيات التي يقودها ناصر التيجاني عبد القدير، إذ أثرت الاقتصاص بنفسها، إلى شن هجوم استمر يوما واحدا على قرية خور أبشّي في جنوب دارفور وذلك ردا على حادثة سابقة كانت عناصر تابعة لجيش تحرير السودان قد قتلت فيها عشرة أفراد من قبيلة الميسيرية وسرقت رؤوسا من الماشية. وتحققت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من صحة هذه الحادثة السابقة.

٥ - وقرر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في بيان مشترك أنه سيجري، عملا بالفقرة ٣ (ج) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، إرسال اسم ناصر التيجاني عبد القدير وأسماء المتعاونين معه الذين حددت هويتهم إلى اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن لهذا الغرض. وقبل هذه الهجمات، كان قد سجل في قرية خور أبشّي، وهي بلدة يبلغ عدد سكانها زهاء ٣٠٠٠ نسمة، نحو ٧٠٠٠ شخص من المشردين داخليا. وتبين من تقييم شاركت في إجرائه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن الجزء الأعظم من القرية قد أحرق ونهب. وفرّ جميع سكانها تقريبا إلى القرى المحيطة. وذكر الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم أنهم يخافون العودة إلى ديارهم ما لم ترسل قوة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لكفالة حمايتهم. ومع أن البعثة حاولت التواجد في قرية خور أبشّي قبل تعرضها للهجوم، فإن أحد الزعماء المحليين أرجأ تخصيص قطعة أرض لكي تستخدمها البعثة لتأمين تواجدها.

٦ - وشكل والي جنوب دارفور لجنة لتتولى التحقيق في الهجوم وتعلن عما توصلت إليه من نتائج في غضون ١٥ يوما. وانقضت هذه الأيام الخمسة عشر لدى إعداد هذا التقرير بدون أن تقوم هذه اللجنة بزيارة قرية خور أبشّي أو الأماكن التي يعيش فيها حاليا النازحون منها. وإني أحث اللجنة على إنهاء أعمالها سريعا وبشفافية. ومن الضروري إجراء التحقيقات في هذا الهجوم وغيره من الهجمات على وجه السرعة وبما يتفق مع الأصول القانونية وسيادة القانون. ولا بد من محاكمة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بغية وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب.

٧ - وشن جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة عددا من الاعتداءات على الشرطة والميليشيات في شهر نيسان/أبريل وما برحا يسرقان بقوة السلاح المركبات التجارية والخاصة والعائدة للمنظمات غير الحكومية على نطاق واسع لدرجة توحى بأن قيادتهما موافقة على هذا الأمر. وتفيد تقارير موثوقة بأن هذه المركبات تسرق لتحويلها إلى منصات تستخدم في ساحة المعركة. وأفيد عن قيام حركات المتمردين بعمليات اختطاف وسرقة

للمواشي وتقييد حرية الحركة وترويع عام للمدنيين والعاملين في الحقل الإنساني، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، وذلك على امتداد شهر نيسان/أبريل.

٨ - وشهدت المنطقة الحدودية في غرب دارفور ازديادا في مستوى الأنشطة العسكرية، وهذا الأمر على ما يبدو ذو صلة بما يشته به من انتقال للجماعات المسلحة عبر الحدود مع تشاد. واشتدت هذه التوترات حدة بفعل تعرض القنصل التشادي لإصابة غير قاتلة بالنيران يوم ١٦ نيسان/أبريل وهو في طريقه إلى مدينة الجنيينة عبر الحدود.

٩ - وسارت في الخرطوم ودارفور مظاهرات ضد القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) وحزب المؤتمر الوطني، وأخرى أصغر منها ترحب بهذا القرار. وأطلقت قوات الأمن ذخائر حية على المتظاهرين الذين احتشدوا احتجاجا في مدينة الفاشر. ويتجسد التوتر الذي نجم عن الاحتجاجات ووقعه المحتمل على أمن موظفي الأمم المتحدة في حالة أحد موظفي الأمم المتحدة الوطنيين الذي احتجزه أفراد من الأمن الوطني بحجة وجود علاقات مزعومة بينه وبين أحد الأحزاب السياسية المعارضة. وأطلق سراح هذا الموظف غير أنه، على ما يبدو، قد تعرض إلى اعتداء جسدي أثناء فترة احتجازه. ويأتي هذا الأمر في سياق شعور عدائي عام برز في شهر نيسان/أبريل في أوساط عناصر في سلطات دارفور ضد وجود القوة الدولية. ويمثل سلوك التعاون الذي يعتمد عليه بعض المسؤولين الرسميين (مثل مكتب المدعي العام لمنطقة شمال دارفور) نقیضا واضحا لسلوك العرقلة والترويع الذي يعتمد عليه جهاز الأمن الوطني وبعض المسؤولين الرسميين الآخرين.

١٠ - وأطلقت تهديدات بالانتقام ضد موظفين لهيئات الإغاثة الدولية وحتى ضد المشردين داخليا لو اتخذت أي إجراءات عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وإذا ما سمحت الحكومة بتعريض حياة القائمين على تقديم المساعدات وموظفي الأمم المتحدة للخطر نتيجة لاتخاذ إجراءات قانونية تفضي إلى محاكمة مرتكبي الجرائم والفظائع، فإنها ستكون مقصرة في الاضطلاع بأبسط مسؤولياتها كحكومة، ألا وهي توفير الحماية والتأكد من إقامة العدل. وعليه، أدعو السلطات إلى الإعلان صراحة عن تأييدها اتخاذ الخطوات الكفيلة بوضع حد للإفلات من العقاب، واعتماد جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون حصول أي اعتداءات ضد الأشخاص الذين أتوا تلبية لطلب الحكومة للمساعدة على إنقاذ أرواح شعبها.

ثالثا - المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين في دارفور

١١ - ارتفع عدد الأشخاص الذين تضرروا من الصراع في شهر نيسان/أبريل إلى ٢,٤٥ مليون شخص، من بينهم ١,٨٦ مليون من المشردين داخليا. وبشكل عام، ما زالت

الأوضاع بالنسبة للعمليات الإنسانية والأشخاص الذين تضرروا من الصراع في دارفور غير مستقرة، إذ توجد جيوب ينعدم فيها الأمن تماما. والوضع في جنوب دارفور رديء بصورة خاصة.

١٢ - ولم يطرأ أي تحسن على حالة حماية السكان المدنيين في دارفور بل إن بعض المناطق قد شهدت تدهورا كبيرا في هذا المجال. وفورا عقب الهجوم الذي تعرضت له قرية حور أبشي في جنوب دارفور في ٧ نيسان/أبريل، وزع برنامج الأغذية العالمي أغذية على نحو ٥٠٠٠ شخص من المشردين داخليا كانوا محتبسين في شمال القرية. وهناك حاجة إلى مساعدات أكثر بكثير وقد طلبت الوكالات الإنسانية زيادة عدد الجنود التابعين للاتحاد الأفريقي في المنطقة قبل استئنافها عملياتها.

١٣ - وشهد شهر نيسان/أبريل تدهورا حادا في أمن الموظفين العاملين في الحقل الإنساني وأمن العمليات والوصول إلى المستهدفين بالمساعدة، لا سيما في جنوب دارفور. وكانت مركبات تحمل بشكل واضح علامات تشير إلى أنها تستخدم لأغراض إنسانية، قد تعرضت عدة مرات لإطلاق النار، ما أدى إلى إصابة أحد العاملين في الحقل الإنساني إصابة بليغة وإلى إلحاق أضرار كبيرة بمعدات تابعة للوكالات الإنسانية.

١٤ - وعلى الرغم من الاتفاقات المعقودة بشأن عدم عرقلة حركة العاملين في الحقل الإنساني، ما برحت السلطات المحلية تضايق موظفي المنظمات غير الحكومية، لا سيما في جنوب دارفور. وفي شمال دارفور، تكررت حوادث مضايقة الموظفين العاملين في الحقل الإنساني. من فيهم بعض الذين كانوا محتجزين مؤقتا لدى جيش تحرير السودان. وسعى مسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة إلى التدخل لمعالجة هذه المسألة والمسائل ذات الصلة بها عبر إجراء مشاورات على الصعيد الميداني.

١٥ - وعلى الرغم من هذه المستجدات، ما فتئت العمليات الإنسانية تتسع نطاقا. وأجريت في شهر نيسان/أبريل ثلاثة تقييمات متعددة القطاعات في مناطق دار زغاوة وأم كدادة وعدد من "الدمرات" العربية (مستوطنات موسمية) في منطقة كُثم. وتنتهي منظمة الصحة العالمية لإجراء الاستقصاء الثاني للوفيات السابقة في أوساط الأشخاص المتضررين من الصراع في دارفور. وسيجري هذا الاستقصاء في شهر أيار/مايو ويتوقع أن تصبح نتائجه متوافرة في شهر حزيران/يونيه. وفي سرف عمره الواقعة في شمال دارفور، أجريت حملة تطعيم شاملة ضد التهاب السحايا شملت زهاء ٨٠ في المائة من السكان المستهدفين وذلك لمواجهة تفشي هذا المرض الذي كشف عنه في شمال دارفور في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥.

١٦ - ومن أصل مبلغ الـ ٦٩٣ مليون دولار اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية في دارفور في عام ٢٠٠٥، يلزم توفير ما يقدر بـ ٥١٧ مليون دولار بحلول نهاية شهر آذار/مارس بغية تلبية الاحتياجات في دارفور على نحو فعال. وحتى منتصف شهر نيسان/أبريل، تم توفير مبلغ قدره ٣٢٩ مليون دولار، أي ما يقرب من نصف الاحتياجات للعام بأكمله وما يتجاوز زهاء ٦٠ في المائة من الاحتياجات اللازمة حتى نهاية شهر آذار/مارس. وكانت نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من المساهمات التي قدمت حتى تاريخه مساعدات غذائية، القسم الأعظم منها كان مساعدات عينية، وهذا ما يجعل التمويل اللازم لتغطية تكاليف العديد من القطاعات البالغة الأهمية وأنشطة إنقاذ الأرواح ناقصا جدا.

١٧ - وأحرز بعض التقدم في نقل المشردين داخليا إلى أماكن جديدة. غير أن ثمة تقارير أيضا تفيد بأن الحكومة المحلية تحالف الاتفاقات المتعلقة بالعودة الطوعية، نصا وروحا، وذلك مثلا عبر منح المشردين داخليا حوافز للعودة أو الانتقال إلى أماكن أخرى.

رابعاً - حقوق الإنسان

١٨ - في نهاية نيسان/أبريل، كان ٤٠ من موظفي حقوق الإنسان الدوليين قد نُشروا في دارفور، بمن في ذلك ١١ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين. ويُتوقع أن يصل بحلول منتصف حزيران/يونيه، عدد موظفي حقوق الإنسان الدوليين الذين سيجري نشرهم ٦٢ موظفا، بمن فيهم ١٨ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين.

١٩ - ولا يزال انعدام الأمن يكتنف تحركات النساء والفتيات المشردات داخليا عند خروجهن من معسكرات المشردين داخليا للاحتطاب والحصول على الأغذية في جميع أنحاء دارفور. ويتواصل استلام موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في ولايات دارفور الثلاث لأعداد كبيرة جدا من البلاغات المتعلقة بالعنف الجنسي الموجه ضد النساء والفتيات. وفي بعض الحالات يتعذر على مَنْ يتعرضن للعنف المستند إلى نوع الجنس طلب الرعاية الطبية، التي تتيحها المنظمات غير الحكومية داخل المخيمات، بدون تدخل من السلطات. وتتضمن وثائق موظفي حقوق الإنسان عددا من الحالات التي قام فيها مسؤولون حكوميون محليون بمضايقة ضحايا الاغتصاب. وتشير الوثائق أيضا إلى ازدياد أحداث مضايقة الأطباء في جنوب دارفور بسبب معالجتهم لهؤلاء الضحايا، وتزايد عدد حالات عدم تبليغهم أحداث العنف المستند إلى نوع الجنس إلى السلطات.

٢٠ - وينطبق نفس القول فيما يتعلق بمحاولة الحصول على الإنصاف بالطرق القانونية. وقد سعى بعض المسؤولين الولائيين، منذ المحاولات التي قامت بها الحكومة وبعثة الأمم

المتحدة في السودان في الشهر الماضي، بغية رفع درجة الوعي بفحوى التعميم المعدل المتعلق بمعاملة ضحايا الاغتصاب، إلى إقحام أنفسهم في الشكاوى المتعلقة بالاغتصاب بطريقة يرجح أن تؤدي إلى عدم تشجع ضحايا العنف المستند إلى نوع الجنس على التقدم بشكاواهم إلى الشرطة. وستظل النساء والفتيات عرضة إلى هجمات العنف والاعتداءات الجنسية إلى أن تتغير طريقة استجابة السلطات المحلية لبلاغات الاغتصاب وتشرع في معالجة مسألة الإفلات من العقاب على مستوى ملموس.

٢١ - واعتمدت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الحادية والستين، قرارا يقضي "بإنشاء ولاية لمقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في السودان". والدعوة موجهة إلى حكومة السودان كي تتعاون بشكل وثيق مع المقرر الخاص في تصريف مهام عمله ورصد حالة حقوق الإنسان.

٢٢ - وقد أكملت اللجنة القضائية الحكومية، التي أوكلت إليها مهمة النظر في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في شمال دارفور، تحقيقاتها ووجهت الاتهام إلى ٧٠ شخصا ومجموعة مسلحة بارتكاب جرائم في تلك المنطقة. وجاء نقلا عن قاضي المحكمة العليا الذي يرأس اللجنة، أن المتهمين سيواجهون قما تتراوح بين الاغتصاب والنهب وحرق المنازل، وتصل إلى القتل. وأشار القاضي أيضا إلى أن الأوامر قد صدرت بإلقاء القبض على جميع المتهمين الذين حددت اللجنة هويتهم.

٢٣ - وتفيد معلومات متلقاة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للحكومة، أن ١٥ شخصا، بمن فيهم أفراد عسكريون وآخرون من جهاز الاستخبارات والأمن الوطني، قد اُتهموا بارتكاب فظائع أثناء فترة الصراع وجرى اعتقالهم. وتجري محاولة استيضاح ما إذا كانت هذه هي نفس الحالات التي كانت تحقق فيها أيضا اللجنة القضائية. ويهاب بالحكومة إعلان نتائج تقرير اللجنة القضائية واتخاذ الخطوات الضرورية لمساءلة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي أثناء فترة الصراع.

خامسا - عملية السلام في دارفور

٢٤ - لم يحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بعملية السلام في دارفور في الشهر الماضي. وقد ركّز الاتحاد الأفريقي، عقب الجولة الأخيرة من محادثات أبوجا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، على استقطاب تأييد الأطراف لمشروعه المقترح لصياغة بروتوكول إطار لحل الصراع في دارفور. وفي نهاية نيسان/أبريل، سافر فريق مفاوضين تابع للاتحاد الأفريقي إلى الخرطوم، حيث ناقش مع مسؤولين حكوميين، بمن فيهم النائب الأول لرئيس الجمهورية،

علي عثمان محمد طه، ما لقيه مشروع البروتوكول المقدم من الاتحاد من تجاوب. وأجرى فريق الاتحاد الأفريقي اتصالات أيضا مع ممثلين للحركات المسلحة.

٢٥ - ويواصل الاتحاد الأفريقي التشاور بشأن إيجاد طرائق لاستئناف محادثات السلام مع الأطراف والشركاء، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام في السودان وزملاؤه. ويخطط الاتحاد الأفريقي الآن لعقد جولة أخرى من المحادثات في أبوجا، ينتظر أن تبدأ في الأسبوع الثالث من أيار/مايو. غير أن انعدام الثقة بين الأطراف أدى إلى إحجامها، حتى الآن، عن اتخاذ موقف واضح بشأن مشروع البروتوكول الإطاري المقترح. وعلاوة على ذلك، أدى انعدام الحوار المباشر، منذ آخر جولة للمحادثات، إلى زعزعة الثقة في عملية السلام واستمرار تفاقم الخلافات وسط الأطراف وفيما بينها. ويأمل وسطاء الاتحاد الأفريقي في أن تقيم جولة المحادثات الجديدة الإنجازات التي أحرزت، وأن تؤدي إلى استقرار العملية وتسريع مناقشة مشروع البروتوكول الإطاري.

٢٦ - وقد بدت على كل من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان علامات تدل على تعمق الانقسامات الداخلية فيهما خلال الشهر الماضي. وعاقبت هذه المسألة قدرتهما على المساهمة في العملية السياسية بصورة متسقة وموثوقة، وساهمت في نهاية المطاف في الوصول إلى هذا الطريق المسدود. وشارك عدد من الأطراف الفاعلة الخارجية في محاولات مختلفة لمساعدة الحركتين على معالجة انقساماتهما الداخلية. ومن أكثر الأشياء أهمية أن تخرج الحركات المسلحة بجدول أعمال سياسي موحد، تحت قيادة قوية موحدة و متماسكة وقادرة على التوصل إلى تسوية للصراع في دارفور. إذ لا يُتوقع الخروج بنتيجة جوهريّة أو قابلة للبقاء إذا كان الشريك في عملية السلام شديد الضعف أو يعاني انقسامات حادة، أو إذا لم تكن لدى الوفد المشارك في المفاوضات سلطات كافية.

٢٧ - وكانت الحكومة تباشر عملياتها الخاصة بها لتحقيق المصالحة بين القبائل. وبينما يُعتبر من السابق لأوانه تقييم الأثر الحقيقي لهذه العملية، فإنه يتعين التأكيد على أن هذه الجهود لا يجب أن تصبح بديلا عن التوصل إلى اتفاق سياسي بين الحكومة والحركات المسلحة، برغم أنها تستحق الإشادة. ويتعين أن يصبح هذا الاتفاق العنصر عاملا مساعدا على إطلاق عملية أوسع لتحقيق مصالحة في دارفور تجمع بين جميع أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص المجموعات المستضعفة وضحايا العنف.

سادسا - بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٨ - بالرغم من أن بعثة الاتحاد الأفريقي الثانية في السودان كانت ذات أثر إيجابي في المواقع التي نُشرت فيها، فإن عدم وجود موارد كافية أدى إلى عدم قدرتها على توفير الحماية للمدنيين الذين كانوا في أمس الحاجة إلى الحماية في كامل أنحاء دارفور. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، عقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعا لمناقشة إمكانية توسيع بعثة الاتحاد، استنادا إلى ما توصلت إليه بعثة تقييم نُظمت مؤخرا. وقرر المجلس، في ضوء تقرير بعثة التقييم، زيادة عدد القوات في دارفور ليتجاوز ٧ ٠٠٠ فرد، بما في ذلك ٦ ١٧١ فردا عسكريا، و ١ ٥٦٠ فردا من أفراد الشرطة المدنية. ودعا المجلس إلى أن تأخذ هذه القوة الموسعة مواقعها بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٢٩ - ويبلغ مجموع عدد الأفراد النظاميين الذين يشكلون قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الوقت الراهن ٢ ٤٠٩ أفراد عسكريين و ٢٤٤ فردا من أفراد الشرطة. وتستدعي المحافظة على الاستقرار في دارفور أن يواصل الاتحاد الأفريقي التقدم في نشر قواته التي صدرت ولايتها، وأن يوفر لهذه القوات الدعم السياسي والمادي المناسب الذي يمكنها من أداء دورها البالغ الصعوبة. إذ لا يستطيع سوى الاتحاد الأفريقي إحداث تأثير مهدئ في الميدان يكون من شأنه تيسير إحراز تقدم على الصعيد السياسي، في سياق الظروف الراهنة.

سابعا - ملاحظات

٣٠ - في نيسان/أبريل، واصلت كل من حركات التمرد والمليشيات القيام بمناورات بغية تعزيز مواقعها بينما بقيت محادثات السلام تراوح مكانها. وبهذه الطريقة يتحمل الجانبان معا وزر حرق الاتفاقات القائمة والقرارات السابقة. غير أن هجمات الميليشيات تفوق كل ما عداها كمسببات للرعب والمعاناة وسط المدنيين. وبينما لوحظ أن الحكومة قيّدت حركة قواتها، إلا أنها لم تتخذ بعد إجراءات لوقف هجمات الميليشيات ووضع نهاية لمناخ الإفلات من العقاب، الذي يشجع المسؤولين عن الانتهاكات على الاستمرار في انتهاكاتهم.

٣١ - وقد ازدادت التوترات في ولايات دارفور والخرطوم، عقب اعتماد القرارين ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وازدادت معها مخاطر وقوع أعمال عنائية ضد العناصر التابعة للأمم المتحدة وغيرها من العناصر الأخرى التي تشكل الوجود الدولي في دارفور. وأنا أحث الحكومة على أن تبدي بوضوح قبولها لجميع القرارات التي صدرت مؤخرا فيما يتصل بالسودان ودارفور، وعلى كفالة انعكاس سياسة التعاون في كل من أقوال وأفعال مسؤوليها على جميع المستويات.

٣٢ - وأظهرت أحداث وقعت في نيسان/أبريل بوضوح أنه بدون إحراز تقدم على الصعيد السياسي ستتواصل معاناة السكان المدنيين في دارفور. وستواصل دفع المواطنين العزل إلى المعسكرات وترويعهم بطريقة تدفعهم إلى تأجيل عودتهم إلى ديارهم. وستواصل مجموعات الميليشيات ارتكاب أعمال السرقة والاعتصاب والقتل دون خوف من العقاب. وستواصل مجموعات المتمردين القتال، مستخدمة كل ما تستطيع الحصول عليه من قدرات، سواء كان ذلك من خلال حرق حظر الأسلحة، أو ارتكاب أعمال النهب المسلح ضد المنظمات التي أتت لتقديم العون إلى ذات الناس الذين يدّعي المتمرّدون تمثيلهم.

٣٣ - وبملاك ممثلو الأطراف في جولة المحادثات التالية في أبوجا القدرة على وقف هذا التردّي، الذي سبّب خلال العامين الماضيين معاناة مريعة وقدرًا عظيمًا من الموت والدمار. وأنا أدعو جميع الأطراف في المحادثات والميدان إلى الاعتراف بأن هذا هو الخيار المتاح لهم، والاعتراف بأنهم يتحملون مسؤولية وقف هذه المأساة.